الاتحاد الأوروبي يحذر من التدخلات الخارجية

39 قتيلاً خلال 24 ساعة من المواجهات في قره باغ

عواصم – «وكالات» : قتل 39 شخصاً خلال 24 ساعة من مواجهات عنيفة بين الانفصاليين الأرمينيين والجيش الأذربيجاني في قره باغ، ويخشى أن تؤدي هذه المواجهات إلى اندلاع حرب مفتوحة بين يريفان وباكو.

ودعت جميع القوى الاقليمية والدولية، روسيا وفرنسا والولايات المتحدة وفرنسا وإيران والاتحاد الأوروبي، باستثناء تركيا حليفة باكو، إلى وقف فوري لإطلاق النار.

وأقرت وزارة الدفاع في قره باغ بمقتل 32 مسلحاً منذ صباح الأحد وبداية المواجهات في المنطقة الانفصالية الأذربيجانية، والتي يقطنها غالبية من الأرمينيين.

وانتزع الانفصاليون الأرمينيون قره باغ من باكو في حرب في التسعينات أودت بـ30 ألف شخص.

كما لقي خمسة مدنيين أذربيجانيين ومدنيان أرمينيان من قره باغ مصرعهم، وفقا حصيلة أعلن عنها الأحد.

ولم تعلن أذربيجان عن خسائرها العسكرية.

وقد تكون الخسائر أكبر بكثير، حيث يؤكد كل طرف أنه ألحق مئات الخسائر بالطرف الآخر، ونشر الجانبان صوراً لدبابات مدمرة.

وأكدت باكو أنها قتلت 550 مسلحاً معادياً فيما أوردت يريفان أنها أودت بأكثر من 200 قتيلا.

كما ذكرت وزارة الدفاع في قره باغ أنها استعادت المواقع التي خسرتها في اليوم السابق، لكن أذربيجان أكدت أنها سيطرت على المزيد من الأراضي.

وقالت وزارة الدفاع في أذربيجان، البلد القوقازي الذي أنفق بسخاء على التسلح في السنوات الأخيرة بفضل الثروة النفطية، إن قواتها «قصفت مواقع العدو بالصواريخ والمدفعية والطيران وسيطرت على عدة مواقع استراتيجية في ضواحي قرية تاليش».

وأكدت أن «العدو يتراجع».

كما اتهمت القوات المعادية بقصف أهداف مدنية في بلدة ترتار.

وتتبادل أرمينيا وأذربيجان الاتهامات بإشعال المواجهات الدامية، حيث تقول أذربيجان إنها شنت «عملية مضادة» رداً على «العدوان» الأرميني، مستخدمة القصف المدفعي والمدرعات والقصف الجوي على الإقليم الذي خسرته منذ سقوط الاتحاد السوفياتي.

وأثارت هذه المعارك، وهي الأكثر دموية منذ عام 2016، قلقاً دولياً، حيث دعت الأمم المتحدة وروسيا وفرنسا والولايات المتحدة بشكل خاص إلى وقف فوري لإطلاق النار.

آليات عسكرية مشاركة في النزاع بين الطرفين

واتهم رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان الأحد أذربيجان بـ«إعلان الحرب» على شعبه، فيما توعده الرئيس الأذربيجاني إلهام عليف بـ«الانتصار».

وأبدت تركيا دعمها الكامل لأذربيجان، واتهمت يريفان أنقرة بالتدخل السياسي والعسكري في الصراع، مشيرة إلى أنها ترسل مرتزقة وأسلحة تركية.

وقال رئيس قره باغ أرايك هاروتيونيان مساء الأحد إن «تركيا تقاتل ضد قره باغ وليس فقط أذربيجان» مشيراً إلى وجود «مروحيات تركية وطائرات إف 16– وقوات ومرتزقة من دول مختلفة».

وموسكو، التي تحافظ على علاقات ودية مع الطرفين المتحاربين وتُعتبر الحكم الإقليمي الأبرز، دعت على لسان الرئيس فلاديمير بوتين إلى وقف فوري للأعمال العدائية، وتعد أقرب إلى أرمينيا حيث أن البلدين ينتميان إلى نفس التحالف العسكري الذي تهيمن عليه روسيا، منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وفشلت جميع جهود الوساطة التي بذلتها «مجموعة مينسك» في حل هذا النزاع، حيث لا تزال الاشتباكات مستمرة في شكل متقطع، كما حدث في عام 2016.

في يوليو 2020، حصلت مواجهات بين الأرمينيين والأذربيجانيين لعدة أيام على حدودهم الشمالية. أدى هذا التصعيد القصير أيضاً إلى إثارة مخاوف من صراع دائم وشهد على التوترات المتزايدة لأشهر.

وأعلنت الدولتان الأحكام العرفية، وأقرت أرمينيا التعبئة العامة، فيما فرضت أذربيجان حظر تجول في جزء كامل من البلاد، وبخاصة في العاصمة باكو.

وتثير حرب مفتوحة بين البلدين المخاوف من زعزعة استقرار المنطقة، خاصة إذا تدخلت تركيا وروسيا، اللتان لهما مصالح متباينة في جنوب القوقاز، في النزاع.

من جهة أخرى حذّر الاتحاد الأوروبي الاثنين من التدخلات الخارجية في النزاع الجاري في منطقة ناغورني قره باغ، مدينا «التصعيد الخطير» الذي يهدد استقرار المنطقة.

وأفاد المتحدث باسم شؤون الاتحاد الأوروبي الخارجية بيتر ستانو أن بروكسل لم تتمكن من تأكيد التقارير التي تحدّثت عن ضلوع قوى أجنبية في النزاع، لكنه شدد على أن «أي تدخل خارجي في هذا النزاع غير مقبول».

وكانت وزارة الخارجية الأرمنية اتهمت تركيا رسمياً اليوم بتقديم دعم عسكري مباشر لأذربيجان، مضيفة أن تركيا لها «وجود مباشر على الأرض».

وأضافت أن خبراء عسكريين من تركيا «يقاتلون جنباً إلى جنب» مع أذربيجان التي قالت يريفان إنها تستخدم أيضاً أسلحة تركية من بينها طائرات مسيرة وحربية.

من ناحية أخرى أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، عن قلقه البالغ تجاه التصعيد في منطقة ناغورني قره باغ المتنازع عليها.

وقال المتحدث باسم غوتيريس، ستيفان دوغاريك، في بيان إن الأمين العام للأمم المتحدة، أدان الأحد اندلاع الصراع ودعا جميع أطراف الصراع في جنوب القوقاز إلى إنهاء القتال فوراً والعودة للمفاوضات دون تأجيل.

وأضاف غوتيريس أنه سيتحدث أيضاً إلى زعيمي أذربيجان وأرمينيا.

لندن وبروكسل تكثفان المحادثات للتوصل إلى اتفاق على مرحلة ما بعد «بريكست»

العلم البريطاني وعلم الاتحاد الأوروبي مرفوعان وسط لندن

«وكالات» : يواصل المفاوضون البريطانيون والأوروبيون سباقهم مع الزمن الاثنين للتوصل إلى اتفاق بشأن مستقبل علاقتهم التجارية، وهو هدف يُعتبر قابلاً للتحقيق على الرغم من اختلال الثقة بسبب محاولة لندن تجاوز بنود من معاهدة بريكست.

ويستهل نائب رئيسة المفوضية الأوروبية ماروس سيفكوفيتش الوزير البريطاني مايكل غوف الأسبوع بلقاء في بروكسل.

وتتمحور المناقشات حول مشروع القانون المثير للجدل الذي ينظر فيه البرلمان البريطاني، والذي يثير تساؤلات تتعلق ببعض الالتزامات التي تعهدت بها المملكة المتحدة في الاتفاقية بشأن خروجها من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير.

وأمهل الأوروبيون، الذي استاؤوا من هذا التحول الذي ينتهك القانون الدولي كما أقرت الحكومة البريطانية بنفسها ذلك، لندن حتى نهاية الشهر لسحب مشروعهم، تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية.

ويخترق مشروع القانون بعض الالتزامات التي تعهدت بها بريطانيا وبخاصة الترتيبات الجمركية والمتعلقة بالإعانات الحكومية لإيرلندا الشمالية، التي تهدف إلى تجنب إعادة إنشاء حدود مادية بين جمهورية ايرلندا، العضو في الاتحاد الأوروبي، والمقاطعة البريطانية، التي تعد الضمان الأساسي لاستمرار السلام في الجزيرة.

ويبدأ المفاوضون بعد ذلك، اعتباراً من الثلاثاء، جولة جديدة من المناقشات، هي التاسعة منذ مارس والأخيرة على جدول الأعمال حتى الآن، حول علاقتهم المستقبلية.

وذكرت مصادر متوافقة أنه من غير المتوقع حدوث انفراجة خلال هذا الأسبوع من المناقشات في العاصمة البلجيكية.

واعتبر دبلوماسي أوروبي أنه « يجب تحديد الطريق للتوصل إلى اتفاق» محذراً من أنه «إذا لم تكن هناك حركة، فستواجه العملية صعوبة جمة».

وسيخيم شبح «لا اتفاق»، الذي قد يضر الاقتصادات التي أضعفها بالفعل فيروس كورونا، على أذهان الناس مرة أخرى.

وقال رئيس الوزراء الأيرلندي ميشيل مارتن لصحيفة «آي» المجانية الاثنين «لأكون صريحا، لست متفائلاً» بشأن فرص الاتفاق،إن مشروع القانون البريطاني «أدى إلى تآكل الثقة» بين الشريكين.

حذر ماركوس بايرر، المدير العام لاتحاد أرباب العمل «بيزنس يوروب» من أنه «نحن نتجه نحو الهاوية. الانتقال من الاندماج الكامل في السوق إلى + بدون اتفاق + سيكون له عواقب وخيمة على الشركات».

ومن المقرر أن تنتهي المحادثات التجارية، التي يقودها ميشال بارنييه من الجانب الأوروبي وديفيد فروست من الجانب البريطاني، الجمعة، مع انعقاد قمة الخميس تستمر ليومين وتضم رؤوساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في بروكسل.

وتنعقد القمة ضمن جدول زمني ضيق بشكل خاص، حيث أمهل رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون المفاوضين حتى 15 أكتوبر، وهو موعد انعقاد القمة الأوروبية في بروكسل، للتوصل إلى اتفاق. ويعتقد الأوروبيون أنه يجب التوصل إلى الاتفاق التجاري قبل نهاية أكتوبر.

والهدف من ذلك هو منح الوقت الكافي للمصادقة على النص، بحيث يدخل حيز التنفيذ في الأول من يناير 2021، أي بحلول نهاية الفترة الانتقالية التي تستمر خلالها المملكة المتحدة في تطبيق المعايير الأوروبية.

وتتعثر المحادثات حول العديد من الموضوعات الحساسة، بما في ذلك الضمانات التي يطلبها الاتحاد الأوروبي والمتعلقة بالمساعدات المالية والاجتماعية والبيئية وبخاصة المساعدات الحكومية لتفادي وجود اقتصاد غير منظم وينافس بشكل غير عادل على الطرف الآخر من القناة.

مالي تعين مدنياً بمنصب رئيس الوزراء المؤقت

الجيش المالي

«وكالات» : عينت حكومة مالي الجديدة السياسي المخضرم مختار قواني، رئيساً مؤقتاً للوزراء الأحد، أملاً في رفع العقوبات الإقليمية في أعقاب انقلاب عسكري، وذلك من خلال تعيين مدني في المنصب.

أدى الرئيس باه نداو اليمين الدستورية قبل يومين على رأس حكومة مؤقتة بعد انقلاب أغسطس، مع تعيين رئيس المجلس العسكري عاصمي جويتا، نائباً للرئيس.

وبعد مراسم التنصيب يوم الجمعة، ذكرت الكتلة الإقليمية لغرب أفريقيا أنها ستنظر فقط في رفع العقوبات المفروضة بعد الانقلاب، إذا تم منح منصب رئيس الوزراء إلى مدني.

وشغل قوانى منصب وزير خارجية مالي عام 2004، وقبلها شغل منصب مندوب بلاده لدى الأمم المتحدة.

وسيتولى نداو، الذي شغل منصب وزير الدفاع في الفترة من 2014 إلى 2015 وتقلد عدة مناصب عسكرية أخرى، منصب الرئيس حتى تتمكن البلاد من إجراء الانتخابات المتوقعة خلال 18 شهراً.

تايوان تحظى بانتصار نادر في نزاع مع الصين بشأن الاسم بدعم الاتحاد الأوروبي

«وكالات» : عبّرت تايوان عن رضاها أمس الاثنين وقالت إن الاتحاد الأوروبي تدخل للمساعدة بعد أن توقف تحالف عالمي لرؤساء البلديات عن الإشارة إلى مدن تايوانية على أنها جزء من الصين، في انتصار نادر للجزيرة في وقت تتنامى فيه الضغوط من بكين.

وكثفت الصين جهودها لدفع المنظمات والشركات الدولية إلى الإشارة على مواقعها الإلكترونية وفي وثائقها إلى تايوان باعتبارها جزءاً من الصين مما أثار استياء حكومة الجزيرة وكثير من مواطنيها.

وعبّر مسؤولون تايوانيون في مطلع الأسبوع عن غضبهم عندما بدأ العهد العالمي لرؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة، ومقره بروكسل، إدراج المدن التايوانية الست المشاركة في عضويته بصفتها تابعة للصين على موقعه على الإنترنت. وكتب رؤساء بلديات تلك المدن خطاباً مفتوحاً يدعون فيه إلى التراجع عن ذلك.

وقال وزير الخارجية التايواني جوزيف وو إن التحالف عاد بعد ذلك الاحتجاج لتصنيفه الأصلي للمدن التايوانية بصفتها تابعة لتايبيه الصينية وهو اسم تستخدمه تايوان في بعض المحافل الدولية مثل الألعاب الأوليمبية لتجنب اعتراض بكين على مشاركتها فيها.

وقال وو للبرلمان إن الاتحاد الأوروبي «ساعدنا في هذا الجهد» دون أن يفصح عن تفاصيل.

«نيويورك تايمز»: الرئيس الأمريكي دفع 750 دولاراً فقط ضرائب دخل فدرالية عام 2016

بايدن يتهم ترامب باستخدام المحكمة العليا للانقلاب على نظام «أوباماكير»

واشنطن – «وكالات» : اتهم المرشح الديموقراطي للرئاسة الأمريكية جو بايدن منافسه الرئيس دونالد ترامب الأحد بالإسراع في ترشيح قاض جديد للمحكمة العليا من أجل السعي لإلغاء قانون الرعاية الصحية «أوباماكير» بالكامل، على الرغم من انتشار وباء كوفيد19–.

ورشح ترامب السبت القاضية إيمي كوني باريت لتحل مكان الراحلة روث بادر غينسبرغ في المحكمة العليا، متوقعا مصادقة سريعة من مجلس الشيوخ على هذا الخيار.

ومصادقة الجمهوريين الذين يملكون الغالبية في مجلس الشيوخ على مرشحة ترامب شبه محسومة، وهي ستمكّنهم من إمالة الدفة في المحكمة إلى المحافظين عشية انتخابات رئاسية محمومة يسعى فيها ترامب للفوز بولاية ثانية.

وقد أثارت هذه الخطوة القادة الديموقراطيين كونها تأتي قبل أسابيع فقط على انتخابات 3 نوفمبر الرئاسية، والتي تُظهر تراجع ترامب في استطلاعات الرأي، مطالبين بأن يتم ترك مهمة ترشيح بديل لروث للرئيس المنتخب.

وقال بايدن للصحافيين في مقره في ويلمينغتون ديلاور إن ترامب والحزب الجمهوري يدفعان الى المصادقة على تعيين باريت لأنهم يرون في ذلك فرصة «للانقلاب على قانون الرعاية الصحية بأسعار ميسّرة +أوباماكير+ قبل خروجهم».

وأكد مجدداً أن على مجلس الشيوخ إرجاء المصادقة على ترشيح باريت إلى ما بعد الانتخابات، مشيرا الى أن التصويت المبكر قد بدأ بالفعل.

وأضاف «لم يسبق أبداً في تاريخ أمتنا أن تم ترشيح قاض للمحكمة العليا وتنصيبه في حين أن هناك انتخابات رئاسية تجري».

وتابع «هناك أعضاء جمهوريون في مجلس الشيوخ يعرفون في قرارة أنفسهم أنك إذا قمت بإسكات صوت الشعب خلال الانتخابات، فإنك بذلك تغلق الباب على الديموقراطية الأمريكية».

ووصف بايدن تخريب الديموقراطية بأنه خطوة «بدون داع ولا رجعة فيها نحو حافة الهاوية».

وحذّر «الناخبون لن يقفوا متفرجين أمام هذا التجاوز للسلطة، وإذا كنا فعلا دولة ديمقراطية، فإن صوتهم يجب أن يكون مسموعا».

من ناحية أخرى قالت صحيفة نيويورك تايمز الأحد نقلاً عن بيانات الإقرار الضريبي إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لم يدفع سوى 750 دولاراً فقط من ضرائب الدخل الاتحادية في عامي 2016 و2017 بعد الإبلاغ لسنوات عن تكبد مشروعاته التجارية خسائر فادحة كي يحدث توازنا مع إيراداته التي بلغت مئات الملايين من الدولارات.

وأضافت الصحيفة أن ترامب، الذي رفض التقرير بوصفه «أخبارا كاذبة»، لم يدفع ضرائب على الدخل خلال عشر سنوات من آخر 15 عاما، على الرغم من حصوله على 427.4 مليون دولار خلال 2018 من برنامج تلفزيون الواقع الذي يقدمه وغير ذلك من الصفقات.

وجاء الكشف عن تلك المعلومات الضريبية الخاصة السابقة قبل أكثر من شهر بقليل من انتخابات الثالث من نوفمبر بين ترامب والديمقراطي جو بايدن.

وسارع الديموقراطيون إلى استغلال التقرير لتصوير ترامب على أنه متهرب من الضرائب وأثاروا شكوكاً بشأن صورته كرجل أعمال ذكي.

ونفى ترامب هذا التقرير خلال مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض يوم الأحد ووصفه بأنه «أخبار كاذبة تماماً».

وأشار ترامب من جديد إلى التدقيق المستمر كسبب لعدم كشفه إيراداته.

وقال آلان جارتن وهو أحد محامي مؤسسة ترامب ، في بيان لصحيفة نيويورك تايمز إن ترامب دفع ملايين الدولارات كضرائب شخصية خلال العشر سنوات الماضية دون التأثير على ضريبة الدخل المحددة.

ويمثل رفض ترامب المستمر الكشف عن ضرائبه تخلياً عن إجراء اعتاد مرشحو الرئاسة القيام به.

ويخوض ترامب حالياً معركة قضائية مع ممثلي ادعاء مدينة نيويورك والديمقراطيين بالكونغرس الذين يسعون للحصول على إيراداته.

وقالت الصحيفة إن ترامب استطاع تقليل فاتورته الضريبية من خلال الإبلاغ عن تكبد إمبراطوريته التجارية خسائر فادحة. وذكرت الصحيفة أن ترامب أبلغ عن خسائر بلغت 47.4 مليون دولار في عام 2018 على الرغم من أنه قوله في إقرار مالي في ذلك العام إنه حقق دخلاً لا يقل عن 434.9 مليون دولار.

وشددت الصحيفة على أن الوثائق لا تكشف سوى ما أبلغه ترامب للحكومة عن نشاطه التجاري ولم تكشف ثروته الحقيقية.

وذكرت الصحيفة أنها حصلت على بيانات الإقرار الضريبي التي تغطي أكثر من عشرين عاما لترامب والشركات داخل مؤسسته التجارية. ولم يكن لدى الصحيفة معلومات عن إيراداته الشخصية في 2018 أو 2019.

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومنافسه جو بايدن